

إلى السيد وزير العدل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

احتمال خرق بعض المؤسسات لقانون استعمال البيانات الشخصية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

في ظل التطور التكنولوجي الكبير الذي يعرفه العالم، والانخراط الكبير للمواطنين في استعمال التكنولوجيات الجديدة وخاصة الهواتف الذكية، تعتمد الكثير من المؤسسات والمقاولات العامة والخاصة إلى استغلال هذا الواقع لتسويق خدماتها عبر الانترنت عن طريق إغراء الزبناء بتحميل وتثبيت برامج وتطبيقات معلوماتية معينة للاستفادة من تلك الخدمات.

ويعتمد المواطنون (الزبناء) إلى تحميل تلك البرامج بحسن نية، إلا أنهم يتفاجأون ببعضها يتجاوز الهدف الأساسي من استعمالها لتصير وسيلة للتعدي على البيانات والخصوصيات الشخصية. فعلى سبيل المثال، يطلب حاليا تطبيق معلوماتي مؤسسة بنكية (sgmb) حق الولوج لأغلب مكونات الهاتف، كالمكروfon، الموقع، سجل المكالمات، دليل الأرقام... إلخ. إذا كان الدستور قد حمى المواطن عبر تشريع قوانين تحمي الحياة الخاصة للأفراد وحياتهم الشخصية إزاء أي سوء استعمال، وباعتبار أن غالبية المتعاملين مع التكنولوجيا الحديثة ليسوا على دراية علمية كافية بها، فإن احتمال تعرضهم للخروقات القانونية والتعدي على بياناتهم وخصوصياتهم تبقى واردة جدا، مما يستدعي تفعيل التدابير اللازمة لتفادي ذلك. لما سبق، نسألكم السيد الوزير عما يلي:

- 1- فتح تحقيق في تصرف المؤسسة المالية المشار إليها أعلاه؟
- 2- الإجراءات العاجلة لضمان حماية المعطيات الشخصية لمستعملي التطبيقات الالكترونية؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

محمد ابدرار